جامعة الدول العربية
LEAGUE OF ARAB STATES

الأمم المتحدة UNITED NATIONS

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA

UR ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
L 9 APR 1985
LIBRARY

التوزيع : محدود
E/ECWA/POP/CONF.5/15
آذار/مارس ١٩٨٤
الأصل : بالعربية

المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي
٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤
عمّان - الأردن

اعلان عمّان
حول
السكان في الوطن العربي

الصادر عن
المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي

84-0250

المحتويـــات

صفحـــة

مقدمـــة ١

أولا : المنطلقات ٢

ثانيا : المبادئ العامة ٤

ثالثا : الأهـــداف ٦

رابعا : التوصيـات ٧

- في مجال استراتيجيات التنمية والسياسات السكانية ٧
- في مجال مكونات السياسة السكانية ٨

(أ) الانجـاب ٨
(ب) الوفـــاة ٨
(ج) الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي ٩
(د) الهجرة الخارجية ٩

- في مجال البيانات والبحوث وتبادل المعلومات والتدريب.. ١٠
- في مجال التعاون العربي ١١
- في مجال التعاون الدولي ١١

اعلان عمّان حول السكان في الوطن العربي

مقدمة

يشارك الوطن العربي بلدان العالم الثالث فيما فرضته عليه السيطرة الأجنبية من استغلال ، وفيما أفرزته من عوامل التخلف . وقد أخذت أقطاره منذ استقلالها في العمل على ازالة ما حاولت أن ترسخه تلك الحقبة الاستعمارية من آثار على البنيان الاقتصادى والاجتماعي ، وفي بذل الجهود الحثيثة من أجل نهضة حضارية تستهدف ارساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتمكين الانسان العربي من المشاركة في صنع الحياة على أرضه حاضرا ومستقبلا ، وفي الاسهام مع المجتمع الدولي في سعيه نحو السلام والتقدم والرخاء .

وتشهد مسيرة الوطن العربي لتحقيق هذا الهدف تحولات اجتماعية واقتصادية كما تجابه تحديات ومخاطر ، وكلها تستدعي تعبئة جهود المجتمع وطاقاته وامكاناته ، وتأمين الحاجات الأساسية لسكانه .

وفي هذا السياق تمثل المسألة السكانية عاملا رئيسيا تتشابك أبعاده مع مختلف تلك التحديات والمخاطر . وقد تعرضت المنطقة العربية - ضمن ما تعرضت له خلال العقود الثلاثة الماضية - الى تحولات ديموغرافية ضخمة كان من بين مظاهرها نمو سكاني ملحوظ ، فقد ارتفع عدد سكان الوطن العربي من حوالي ١٣٢ مليونا عام ١٩٧٤ الى حوالي ١٨٠ مليونا عام ١٩٨٤ ، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد الى أكثر من ٢٥٠ مليونا في نهاية هذا القرن .

وقد تطلبت هذه الزيادة السريعة والمتلاحقة للسكان وضع الخطط والسياسات اللازمة للوفاء باحتياجاتهم ، من فرص للعمل والتعليم والصحة والغذاء والمرافق العامة ، كما شهدت المنطقة حركة ضخمة لتنقل القوى العاملة بين أقطارها وكذلك بين المنطقة وخارجها . ومن ثم ارتبطت المسألة السكانية ارتباطا وثيقا بقضايا التنمية بجناحيها الاقتصادى والاجتماعي ، وبتفاعل مقتضياتها مع العالم الخارجي .

وفي سبيل مواجهة المسألة السكانية في السياق المتشابك لمستلزمات التنمية القومية ، رحبت الحكومات العربية بانعقاد المؤتمر العالمي للسكان الذى يعقد في المكسيك صيف هذا العام ، واجتمعت من أجل التحضير له في المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي ، وذلك في عمان - المملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤ .

واعتمادا على ما انبثق من مبادئ وأهداف وتوجهات حول المسألة السكانية في المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي ، فان وفود الدول العربية المشاركة تعلن البيان التالي :

أولا : المنطلقـــات

انطلاقا من نصوص ميثاق العمل الاقتصادى القومي الصادر عن الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الحادى عشر في عمان - ١٩٨٠ ، والذى عبروا فيه عـن ايمانهم بأن الانسان العربي هو صانع التنمية وهدفها ؛

والتزاما بميثاق جامعة الدول العربية ، ودساتير منظماتها ومجالسها المتخصصة وبما تضمنته المواثيق والاستراتيجيات القومية والقطاعية من مبادئ وأهداف وسياسات ؛

وتمسكا بمواثيق الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ولجانها الاقليمية التي تسعى الى نصرة قضايا الانسان وضمان حرياته وحاجاته وتوفير مقومات وشروط الحياة الأفضل للبشرية جمعـــاء ؛

وتعبيرا عن المسؤولية القومية في تحقيق التنمية العربية الشاملة ، والاعتماد الجماعي على الذات ، وتطوير القوى المنتجة ، واشباع الحاجات الاجتماعية المادية والمعنوية للانسان العربـــي ؛

واقتناعا بتأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على التنمية الشاملة في البلدان العربيـــة وبأهمية الوزن السكاني في تحرير هذه العلاقات من التبعية مما يؤكد ضـــرورة التكامل الاجتماعي والاقتصادى في الوطن العربـــي ؛

وادراكا لجسامة التحديات والمخاطر التي تواجهها الأمة العربية في التجزئة والتبعية ، والهجمات الاستعمارية الشرسة ، والأطماع التوسعية وعمليات التهجير القسرية التي يمارسها الكيان الصهيونـــي ؛

وايمانا بقدرة الانسان العربي على مواجهة تلك التحديات والمخاطر حين تتوفـــــر الشروط الموضوعية لحركته وفاعليته في المجهودات الانمائية ؛

واقرارا بأن السعي لتوفير هذه الشروط الموضوعية يتطلب مراجعة شاملة لاستراتيجيات التنمية وانجازاتها الماضية ، وبالأخص تقويم مجهودات التنمية البشرية والأوضاع والسياسات السكانية في أقطار الوطن العربي ؛

وشعورا بأن انجازات العقد الماضي في مجال السياسات السكانية والتنمية البشرية في الوطن العربي لم تبلغ مستوى الطموح ، رغم الجهود المبذولة ، قياسا الـــى الأهداف التي رسمتها خطة العمل الدولية للسكان في بوخارست ١٩٧٤ ؛

وتيقنا من أن مستجدات ومتغيرات كثيرة قد شهدتها أقطار الوطن العربي خلال السنوات العشر الماضية ، مما يستوجب التفكير بوضع خطة عمل عربية للسياسات السكانية خلال العقد المقبل ؛

ووعيا بأنه على الرغم مما يوجد من تمايز في أولويات السياسة السكانية في أقطار الوطن العربي ، فان الضرورة تقضي بوضع سياسة سكانية عربية واضحة المعالم ، تضمن استثمارا وتوزيعا أمثل للعنصر البشرى ضمن استراتيجية انمائية شاملة متكاملة ؛

وعملا بما جاء في خطة العمل الدولية للسكان " بوخارست ١٩٧٤ " من مبادئ وأهداف ، وما تم انجازه في الوطن العربي على ضوء تلك المبادئ والأهداف ؛

فان المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي :

يرسي المبادئ العامة للسياسات السكانية ،

ويحدد الأهداف المستقبلية للعمل في ضوئها ،

ويتقدم بالتوصيات المحققة لهذه الأهداف وما تستلزمه من برامج ومشروعات ووسائل .

ثانيا : المبادئ العامة

١- ان تنمية الانسان هي نقطة الانطلاق في المجهودات التنموية وصولا الى مستوى راق للرفاه الاجتماعي في الوطن العربي .

٢- ان الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع ، ويتعين تهيئة كافة الظروف المناسبة للمحافظة على سلامتها ، وحماية قيمها وتماسكها ، وضمان تربية سليمة للأطفال ، وتوفير فرص العيش الكريم لأفرادها .

٣- ان النظرة المتكاملة الى المسألة السكانية تستلزم تناول أبعادها المختلفة المتمثلة في حجم السكان ، ومعدلات النمو السكاني ، وتوزيع السكان على الرقعة الجغرافية ، والخصائص السكانية المختلفة ، وادراك أن هذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها مما يوجب عدم افراد أحدها موضوعا وحيدا للسياسة السكانية . وان هذه الأبعاد السكانية الأربعة تتحدد بعمليات الانجاب والوفاة والهجرة الداخلية والخارجية .

٤- ان المسألة السكانية ترتبط في علاقات تبادلية وثيقة بالمسألة الاجتماعية - الاقتصادية ، وبالاطار الثقافي ، ومن ثم بحركة التنمية ، فالمتغيرات السكانية تتحدد استجابة لبيئة مجتمعية أوسع . وتملي الظروف الموضوعية بمكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مواقف الأفراد من العمليات السكانية الرئيسية ، مما يؤدى بالتالي الى تقرير الأبعاد السكانية ، كما تؤثر المتغيرات السكانية بدورها في تلك البيئة بمستوياتها القطرية والقومية والدولية .

٥- يترتب على تمايز المعالم السكانية بين البلاد العربية ، وتباين العلاقة بين السكان والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها أن يختلف تصور المشكلة السكانية من قطر عربي لآخر ، مما يقتضي تنوع السياسات السكانية بين بلدان الوطن العربي مرحليا ، بيد أنه من المنشود أن تتقارب هذه السياسات في اطار تصور عربي شامل للسياسات السكانية .

٦- في اطار التباين بين الأقطار العربية لا ينبغي التركيز على برامج تنظيم الأسرة كوسيلة وحيدة للحد من النمو السكاني في عموم الوطن العربي ، ولا ينبغي اعتبارها مركز الثقل في تطوير سياسة سكانية متفاعلة مع سياسات الانماء الاقتصادى والاجتماعي .

٧- للدول العربية التي تتبنى سياسة تخفيض معدلات النمو السكاني كعامل في تخفيف أعباء التنمية أن تضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية المؤدية الى تخفيض معدلات الانجاب بما في ذلك تشجيع ممارسة تنظيم الأسرة ، علما بأن مدى الانجاب الممكن لبرامج تنظيم الأسرة في تخفيض معدلات الانجاب يتحدد بالظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية التي تقرر السلوك الانجابي للأزواج . ويبقى توفير الظروف الموضوعية المواتية لانخفاض معدلات الانجاب الى الحدود المرغوبة في بعض البلدان العربية رهنا بتقدم الجهود التنموية الى أنماط ومستويات متطورة ، تتعدى الأوضاع السائدة حاليا ، وتتجاوز مجرد امتداداتها في المستقبل .

٨- ان ممارسة الأزواج لتنظيم انجابهم هو حق انساني تكفله المواثيق الدولية ، كما أن لتنظيم الأسرة عائدا ايجابيا ملحوظا على صحة الأم وحياة الأسرة . والدول العربية مدعوة لأن تسعى لضمان هذا الحق من خلال توفير أسباب المعرفة والوسائل الناجعة لممارسة تنظيم الأسرة على أساس من حرية الاختيار . بيد أن مدى ممارسة هذا الحق يظل مرهونا ، كباقي الحقوق الانسانية الأخرى بنمط التنمية وحجم الانجاز التنموى في بلدان الوطن العربي .

٩- ان حدة المشاكل السكانية في أقطار الوطن العربي يمكن أن تقل أو تتلاشى تماما ، اذا ما اعتبرت في المنظور القومي ، مما يستوجب وضع سياسة سكانية عربية تبدأ من الأوضاع القائمة ، وتتوخى حل المشكلات السكانية القطرية في اطار تنموى شامل . وتشكل هذه السياسة اطارا قوميا للسياسات السكانية القطرية للبلدان العربية .

١٠- ترتكز التنمية العربية الشاملة على مستويات النمو الاقتصادى والتطوير الاجتماعي ، متضمنة : زيادة الانتاج والطاقات الانتاجية بوتائر متنامية ومضطردة ، معتمدة على الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية ، ومتكاملة في توجهاتها القطرية والقومية ، وهادفة الى تحقيق عدالة التوزيع وتوفير فرص العمل ، واشباع الحاجات الأساسية للانسان العربي .

١١- ان المواجهة الفعالة للمشاكل السكانية القائمة في الوطن العربي من خلال تنمية مطردة رهن بالعمل على التخلص من الاتكال على البلدان المصنعة ، وبالتحرر من عبء الاستغلال الذى تتعرض له المنطقة من قبل القوى الاحتكارية العالمية . ويقتضي هذا تبني استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات في الوطن العربي من ناحية ، والتعاون الوثيق مع بلدان العالم الثالث من ناحية أخرى ، لمقاومة آليات الاتكال على الشركات دولية النشاط واحتكارات التمويل الدولية .

١٢- مطالبة الدول المصنعة بأن تتبنى سياسات تنحو لتحقيق توازن أفضل بين عدد سكان هذا الكوكب وموارده عن طريق تقليل الانفاق الهائل على التسليح ، والحد من الاستهلاكية المفرطة والمهدرة لموارد العالم كله . وتلك توجهات أكثر فاعلية في الحفاظ على الموارد وسلامة البيئة وفي تحقيق مستوى رفاه أعلى للبشر جميعا ، مقارنة بالمطالبة بتخفيض نمو السكان في العالم الثالث .

ثالثا : الأهـــداف

١٣- صياغة سياسة سكانية متكاملة على المستوى القومي ، تكون اطارا للسياســات السكانية القطرية ، وتوفير سبل تنفيذها لتحقيق ما يأتــي :

(أ) مواجهة الأساليب التي يستخدمها الكيان الصهيوني في فـــــرض الهجرة القسرية على عرب الأرض المحتلة .

(ب) تنظيم انتقال الأيدى العاملة بين الأقطار العربية بما يكفل تعظيـم العائد التنموى لكل من بلدان المنشأ والاستقبال العربية ، واعطاء الأولوية للعمالـــة العربية في الأقطار العربية المستقبلة للعمالة .

(ج) التوصل لتوزيع أفضل للسكان بين البلدان العربية في الأجل الطويل بما يعظم ،امكانية التنمية في الوطن العربي عن طريق تكامل الموارد البشرية والطبيعيـة وبما يضمن تحقيق الأمن القومـــي .

١٤- تطوير وتطبيق سياسات سكانية متكاملة في بلدان الوطن العربي في اطـــار التنمية والسياسة السكانية القومية تسعى الـى :

(أ) التوصل لمعدلات نمو سكانية مناسبة ، ويتفرع عن ذلك استهداف معدلات انجاب متوافقة مع معدلات النمو المرغوبة ، وبالاتساق مع تقليل معدلات الوفاة الى أقصى حـد ممكن ، وخاصة بالنسبة للرضّع والأطفـال .

(ب) التوصل لتوزيع جغرافي للسكان يحقق متطلبات التنمية عن طريق الحـد من النمو الحضرى ، وخاصة في أحزمة البيئات الأقل نموا حول المدن ، وتقليل الهجرة مـن الريف والمدن الصغيرة الى المراكز الحضرية الكبرى ، والتوسع في تعمير مراكز سكانيـــة جديدة في المناطق غير المأهولة ، تتوفر فيها مراكز الانتاج الاقتصادى ومؤسسات الخدمات الاجتماعيـــة .

(ج) تنظيم الهجرة للاقامة الدائمة ، في بلدان الوطن العربي بصورة تتسـق مع السياسة السكانيـة القوميـــة .

١٥- اعطاء أولوية متميزة لتحسين خصائص السكان ضمن مكونات السياسة السكانيـة ومقتضياتها الانمائية ، مع الاهتمام بتوفير الحد الأساسي للسكان من مقومات الأمن الغذائي وبخاصة من المواد الغذائية الاستراتيجية ، هذا فضلا عن ضرورة تحقيق توزيع أفضل للدخول ولتوفير السلع والخدمات العامة اللازمة لتطوير مستوى المعيشة للفئات المنتجة وسكـــان البيئات الفقـيرة .

رابعا : التوصيـــات

اهتداءً بالمبادئ الواردة في هذا الاعلان ، وسعيا لتحقيق ما تضمنه من أهداف ، فان الحكومات العربية مدعوة الى العمل على ضوء التوجهات التالية :

في مجال استراتيجيات التنمية والسياسات السكانية

١٦- الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل الذى يتضمن رؤية واضحة للسياسة السكانية ، وللآثار التي يمكن أن تفرزها الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية والجوانب الحضارية على مسار نسق سكاني معين وكيفية تأثيره في بنية تلك الأوضاع.

١٧- التخطيط للوفاء بالحاجات الأساسية في العمل والتعليم والصحة والغذاء والمسكن والملبس والضمان الاجتماعي مع قدوم عام ٢٠٠٠ ، وتبني توجه سكاني في كل هذه القطاعات بما يكفل تحقيق أهداف سياسة سكانية متكاملة ، وتوفير حد أدنى مناسب من الدخل للأسرة .

١٨- توفير مقومات الانتاج والابداع للانسان العربي بضمان قنوات المشاركة الشعبية في المجهودات الانمائية ، وتوفير مناخ الحريات الفردية والعامة ، وربط الحقوق بالواجبات .

١٩- توفير الظروف والامكانات التي تحقق تطوير مكانة المرأة ومشاركتها الفعالة في جهود التنمية ، متضمنا :

(أ) زيادة اسهام المرأة في العمل في مختلف النشاطات المجتمعية ، وعلى مختلف مستوياتها الادارية ومجالاتها الفنية ، بما يعزز المساواة بين المرأة والرجل مع توفير الظروف والخدمات التي تعين على هذه المساهمة .

(ب) زيادة القدرة الاقتصادية للمرأة عن طريق ايلائها عناية خاصة في التعليم والتدريب ومحو الأمية والتشغيل في قطاعات الانتاج المنظم وغير المنظم.

(ج) تشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة على اختلاف مستوياتها بما في ذلك مستويات المشاركة في صناعة القرار واتخاذه .

٢٠- اعتماد مبدأ الكفاءة المتمثل في تعظيم الانتاج ، ومبدأ العدالة الاجتماعية ، وذلك في صياغة الخطط الانمائية وتنفيذها بما ينمي الطاقات الانتاجية ، ويعطي أولوية لتوزيع ثمار التنمية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة تضمن نصيبا أوفر للفئات الأقل حظا في ثمار التنمية .

٢١- اعطاء أولوية للتنمية المتكاملة ، متضمنة تطوير أساليب الانتاج والارتقاء بالخدمات الأساسية ، واستقرار سكان الريف في مناطقهم ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ، ومتضمنة الربط بين استراتيجيات التصنيع والتنمية الزراعية ، واستخدام أنماط الاستثمار الملائمة لتطبيق مبدأ التشغيل الكامل لقوة العمل .

٢٢- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ، ودمج عوائدها في عملية التنمية ، وتأمين مستويات الحياة الملائمة للأجيال القادمة ، وضمان حقها من عوائد تلك الموارد .

٢٣- العمل على تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية ، واتخاذ موقف عقلاني من نقل التكنولوجيا والعمل على تطويعها لاحتياجات التنمية العربية .

٢٤- اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنظيم انتقال قوة العمل ورأس المال بين أقطار الوطن العربي بما يحقق تعظيم الناتج من جهود التنمية القومية .

٢٥- تعزيز التعاون مع بلدان العالم الثالث ، ومواصلة الحوار بين البلدان المصنعة في كافة مجالات التنمية ، وفي المجال السكاني بمفهومه الواسع ، وصولا الى اقامة تقسيم عمل دولي جديد ، وتأسيس نظام اقتصادى عالمي عادل .

في مجال مكونات السياسة السكانية

(أ) الانجاب

٢٦- توفير البيئة الاجتماعية - الاقتصادية المواتية لتحقيق معدلات الانجاب التي تتواءم مع معدلات النمو السكاني المرغوبة ، وذلك عن طريق جهود التنمية والسياسات العامة لتوجيه السلوك الانجابي للأزواج .

٢٧- تصوغ الحكومات العربية الراغبة في خفض معدلات الانجاب ، توجهات سكانية لخطط التنمية تدعم الانجاب القليل للأزواج عن طريق نشر التعليم ، ورفع مكانة المرأة وزيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادى المنظم ، وخفض معدلات وفيات الأطفال ، وتوفير الضمان الاجتماعي ، كما تعمل على تقديم خدمات تنظيم الأسرة لمن يطلبها من الأزواج .

(ب) الوفاة

٢٨- توفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين تطبيقا لمبدأ الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، مع التركيز على المنهج الوقائي الى جانب الخدمات العلاجية ، وتوفير التغذية المناسبة ، والمياه الصالحة للشرب ، والبيئة المواتية لبناء الانسان الصحيح ، بما يحقق توقع حياة أطول للمواطن عند الميلاد .

٢٩- ايلاء عناية خاصة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية للمناطق المحرومة والنائية وللفئات الاجتماعية الأفقر .

٣٠- توفير التغذية والرعاية الصحية للأمهات في فترة الحمل ، وتشجيع الأمهات على الرضاعة الطبيعية لما لذلك من انعكاس ايجابي على صحة الأم والطفل .

٣١- نشر الثقافة والتوعية الصحية بين مختلف قطاعات السكان وبخاصة في المناطق الريفية ، والأحياء الفقيرة في المدن كمدخل هام من مداخل الرعاية الصحية الأولية ، مع الاستعانة في ذلك بمختلف القنوات التعليمية والاعلامية .

٣٢- توجيه جهد خاص للقضاء على الأمراض المعدية والمتوطنة وتشجيع البحوث العلمية والتطبيقية في هذا المجال .

(ج) الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي

٣٣- نشر مواقع الانتاج بعيدا عن مراكز التكدس البشرى الحالية في اطار التخطيط الاقليمي (الجهوى) وصولا لتوزيع أفضل للسكان على الرقعة الجغرافية للأقطار العربية .

٣٤- دفع مجهودات التنمية الريفية المتكاملة بما يحقق الاستقرار السكاني .

٣٥- دعم امكانيات الانتاج والحياة بالمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة بما يتيح لهذه المراكز حيوية اقتصادية واجتماعية تضمن احتفاظها بسكانها وتوفر لهم امكانات النمو .

٣٦- انشاء مراكز تجمع سكاني جديدة مخططة بعناية ، تقوم على تكامل الأنشطة الانتاجية والاجتماعية ، وتوطين المشاريع الجديدة بما يخفف الكثافة السكانية في مناطق غير مأهولة بالسكان حاليا .

(د) الهجرة الخارجية

٣٧- ضمان حقوق العمال العرب المهاجرين الى البلدان المصنعة ورعايتهم ، وبخاصة الجيل الثاني منهم ، وتيسير ادماج من يعود منهم في مجتمع بلدان الأصل أو أجزاء أخرى من الوطن العربي .

٣٨- المطالبة بتعويض مناسب من البلدان المصنعة لقاء هجرة الكفاءات العربية للعمل فيها ، والحد من هجرة الكفاءات عن طريق تقديم فرص جادة لها للانتماء والمساهمة في الانماء في الوطن العربي .

٣٩- توفير الشروط الكفيلة بتفضيل العرب في العمالة الوافدة الى البلدان العربية ، وادماج الوافدين العرب في النشاط الاجتماعي والاقتصادى بها ، مما يرفع من مساهمتهم في التنمية في بلدان الاستقبال .

في مجال البيانات والبحوث وتبادل المعلومات والتدريب

٤٠- جمع وتبويب ونشر البيانات الاحصائية المطلوبة لتخطيط وتقييم السياسات والبرامج السكانية في مواعيد دورية محددة .

٤١- تعزيز وتقوية أجهزة التعداد العام للسكان ونظام السجل المدني وتطبيق المسوح بالعينة ، والقيام بالدراسات المعمقة التي تقصر المصادر التقليدية للبيانات السكانية عن الوفاء بمستلزماتها .

٤٢- تطوير احصاءات الهجرة وتوفيرها وتبادلها بين الأقطار العربية ضمانا لتيسير التبادل البشرى .

٤٣- توحيد المصطلحات الاحصائية ومواعيد العمليات الاحصائية ، والعمل على ايجاد تصنيفات احصائية موحدة .

٤٤- تعزيز دور المؤسسة العربية للتشغيل في مجهوداتها لانشاء شبكة لمعلومات أسواق العمل العربية تعين في تدارس جوانب العرض والطلب وصولا الى تيسير وتنظيم تنقل اليد العاملة في المنطقة العربية .

٤٥- توفير كافة السبل والقدرات الفنية المطلوبة لتحليل البيانات السكانية والاهتمام بالاحصاءات التحليلية .

٤٦- دعم الجهود التدريبية لمختلف التخصصات ومستويات العمل في مجال جمع وتحليل البيانات السكانية ، وتدعيم دور المؤسسات والمنظمات العربية بهذا الصدد .

٤٧- تشجيع البحوث في العلوم الاجتماعية التي تربط بين السكان وحقول المعرفة العلمية الأخرى ، لضمان التصورات الكلية اللازمة لموقع السكان داخل الاطار الاجتماعي- الاقتصادى ، والاستفادة المثلى من ذلك في رسم السياسات السكانية في اطار الخطط الانمائية .

٤٨- تشجيع المؤسسات العلمية المتخصصة في الدراسات السكانية على نشر البحوث والدراسات عن طريق اصدار مطبوعات ودوريات متخصصة ، وتوفير الامكانات اللازمة لتبادل البحوث والدراسات .

٤٩- تشجيع تبادل الخبرات والزيارات بين المختصين في مجالات البحوث والتدريب وبرامج الأنشطة السكانية في الأقطار العربية .

٥٠- تضمين التربية السكانية في المناهج المدرسية ومعاهد اعداد المعلمين وتدريبهم وبرامج محو الأمية، وتوظيف وسائل الاعلام لتحقيق التربية السكانية المنشودة من أجل تعميق مستويات الوعي عن طريق الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات.

في مجال التعاون العربي

٥١- التأكيد على دور الصناديق العربية في تمويل المشروعات القطرية والاقليمية المعنية بالدراسات والنشاطات السكانية في اطار خطط التنمية في البلدان العربية والعمل العربي المشترك، ودعمها لمؤسسات البحث والتدريب في مجالات الاحصاء والتخطيط السكاني.

٥٢- قيام صندوق عربي لتعويضات العمالة في الدول المرسلة تحقيقا للتعاون العربي في استخدام الموارد، واعتبار ذلك خطوة في سبيل انشاء صندوق دولي لهذا الغرض تكون من مهماته توفير الكلفة البديلة، والعناية بالهجرة ونتائجها وانعكاساتها الاجتماعية على المهاجرين وأسرهم، وتقديم الحلول لادماجهم في مجتمعهم الأصلي بعد العودة، وحث الدول العربية على تقديم اقتراح بانشاء الصندوق الدولي الى المؤتمر العالمي للسكان في المكسيك.

٥٣- الطلب الى المنظمات الاقليمية العربية بالعمل على جمع البيانات ونشر الاحصاءات والمسوح المتصلة بتقدير الموقف السكاني في القطاعات التي تقع في دائرة اختصاصها الفني، واعتبار ذلك عاملا معينا في توجيه السياسات واختيار المشروعات الاقليمية، فضلا عن نشر الوعي بالاحصاءات السكانية وتوفير المعلومات اللازمة للباحثين.

في مجال التعاون الدولي

٥٤- الحرص على أن يستمر التعاون الدولي في اطار الامم المتحدة على تقديم العون الفني والمالي في مجال النشاطات السكانية الداعمة للتوجهات الانمائية للدول الأعضاء، وعلى تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين الدول النامية.

٥٥- دعم الدور القيادي لصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية وتمكينه من ممارسة دوره الفعّال في تقديم العون في مجال السياسات والبرامج والمشروعات السكانية بمفهوم أوسع. وفي ضوء الاحتياجات المترتبة على تشعب الأبعاد السكانية ومقتضياتها الانمائية وأسبابها يتوجب التأكيد على ضرورة توسيع مهام الصندوق ومسؤولياته ليتسنى له تلبية الطلب المتزايد من الحكومات والهيئات في دعم السياسات والبرامج السكانية، وفي رفع مستوى التفهم والادراك للمسائل السكانية في سياقها التنموي. ومن ثم، فان الامم المتحدة مدعوة لاتخاذ الاجراءات المناسبة ومتابعتها السريعة لتحقيق هذا الهدف. كما ان الدول الأعضاء في الامم المتحدة مدعوة الى تقديم مساهمات مالية لهذا الصندوق تتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة للمشروعات السكانية.

UNESCWA LIBRARY
20009081